الصلف

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة: المماطلة تقود إلى انفجار شعبي ولا بدّ من تصحيح الأوضاع

لم يعد خافيا على أحد ان قضية رواتب موظفي القطاع العام اضحت كقصة ابريق الزيت، فمقاربة الحكومات المتعاقبة لهذه القضية بالذات لم تنجح في الوصول الى حل شامل. اليوم، يعود الموظفون الى المطالبة بتصحيح رواتبهم، لا سيما استعادة نسبة 50% مما كان يتقاضونه عام 2019 وزيادة دورية بنسبة 10% كل ستة أشهر

سجل لتجمع روابط الادارة العامة لقاءات مع عدد من المسؤولين، حيث رفع لائحة بمطالبه التي تضمنت ايضا تصحيح التعويضات العائلية، واخضاع جميع المتعاقدين في الادارات العامة لشرعة التقاعد عبر مجلس الخدمة المدنية، على ان تكون التعيينات والترفيعات وتثبيت المتعاقدين وفق معايير العدالة والكفاءة والاقدمية.

"الامن العام" سألت رئيس رابطة موظفي الادارة العامة وليد جعجع عن المطالب الاساسية للموظفين ومدى التجاوب معها.

■ كيف قرأت قرار الحكومة الاخير في شأن زيادة الرواتب للقطاع العام وزيادة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين ورفع الضريبة على القيمة المضافة؟

□ ما صدر عن الحكومة لا يصب في مصلحة الموظفين، لا بل هي قرارات مجحفة في حقهم، وهي تنم عن سرقة فاضحة، ولم تعد مثابة مساعدات او عطاءات انما سلب لحقوق الموظفين والمواطنين. هناك هدر وفساد، فلماذا لا يقوم تحقيق مالي شفاف حول الاموال التي هدرت؟ مدير عام ينال راتبا بمبلغ 950 دولارا، في حين يتقاضى موظف فئة ثالثة مثلي انا يعمل منذ 17 عاما 400 دولار. علما ان هناك موظفين آخرين يتقاضون 3000 دولار، فكيف يحصل ذلك؟

■ لماذا انفجرت ازمة الرواتب في وجه حكومة الرئيس نواف سلام؟

□ تحدثنا مع المسؤولين عن مطالبنا التي تقوم على استعادة نسبة 50 في المئة مما كنا نتقاضاه من رواتب في العام 2019، وزيادة دورية بنسبة 10 في المئة كل ستة أشهر. لم تكن لدينا مطالب اخرى او اننا قمنا بتبديلها. في المقابل، حصل تسويف ومماطلة من قبل الدولة، لذا نزلنا على الارض بهدف الضغط لتحقيق هذه المطالب، فوعدونا بدراستها وماطلوا.

■ هل تعتبر ان المطالب التي رفعتموها صعبة التحقيق؟

□ ما نطالب به هو رفع المظلومية عنا. في العام 2019، كنا نتقاضى راتب قيمته ألف دولار او مليون ونصف مليون ليرة، واليوم يتم منحنا اياه على 13 دفعة. كنت اتقاضى ألف دولار واليوم 200 دولار. ما نريده هو ان يعيش الموظف بكرامة، لذلك رفعنا الصوت وقدمنا اقتراحا بمنح زيادة بنسبة 50 في المئة على الرواتب في مطلع العام 2026، على ان تعتمد زيادة تدريجية بمعدل 10 في المئة كل ستة اشهر، وصولا الى نسبة مئة في المئة من قيمة الراتب كما كانت عليه في العام 2019 (على سعر صرف 1500 ل.ل). في ظل غلاء المعيشة، نعتبر ان هذه المطالب عادلة لا بل عادلة جدا. فمبلغ 100 دولار اليوم لم يعد كافيا لشراء بضعة اغراض من السوبرماركت. المعنيون في الدولة لا يريدون ان يعطونا شيئا. انجزنا مشروع مرسوم مع اقتراح قانون بهذه المطالب وقلنا لهم انكم تقدموها لنا كبدل مثابرة وانتاجية، لذا عليكم ادخالها في صلب الراتب كي ينال الجميع حقوقهم ويحصل تصحيح للأجور تمهيدا لسلسلة الرتب والرواتب. كل هذه الاجراءات تصب في مصلحة الوقوف الى جانب الحكومة والموظفين ولمواجهة الضائقة الاقتصادية، لكننا لم ننل حقوقنا. وكما قلت سابقا، هناك مماطلة وتسويف.

■ نزلتم على الارض وحصل تعطيل وتوقفت معاملات الموظفين؟

□ توقفت المعاملات، لكن ألم تتوقف حياتنا؟ نحن لم نعد قادرين على الصمود في وجه موجة الغلاء. انا كمواطن وانسان متألم من الحالة التي وصلنا اليها، كيف سأقدم الخدمات وأنا في هذه الحالة. كيف سأطعم اولادي وأنا اتقاضى نصف راتب؟ الدولة مؤتمنة على منح الحقوق للموظفين قبل أي أمر آخر. من هنا نحذر من انفجار الشارع ما لم نحصل على الحقوق.

■ هل تعتبر ان موظفي القطاع العام في موقف موحد حيال المطالب المرفوعة؟ هل هناك تنسيق بين الروابط المعنية؟

□ نعم، هناك تجمع روابط يضم العسكريين ورابطة موظفي الادارة العامة في الخدمة الفعلية والمتقاعدين والمساعدين القضائيين والاجراء والمياومين والقطاع التعليمي ورابطة اساتذة الجامعة اللبنانية ويمثلهم الدكتور بشارة حنا وهو خبير مالي وساعدنا في الدراسة، والاستاذ انطوان جبران وهو منسق التجمع وكان مديرا عاما في مجلس الخدمة المدنية. نحن نضم كل الموظفين الذين يعانون من الواقع الراهن. هناك تنسيق في جميع التحركات والمواقف والمطالبة واحدة لدى الجميع. لم يعد ممكنا منح العسكري الذي يذود عن الوطن مبلغ 250 دولارا، او منح الموظف الذي يجبي الضرائب 300 دولار، او منح استاذ الجامعة او المدرسة راتبا زهيدا. لم يعد العسكري او الموظف او الاستاذ مرتاحا، فكيف لا تتوحد المطالب فيما المصيبة تجمعهم. شاركنا في هذا التجمع كي نقول لهم انه لم يعد في استطاعتكم معالجة مطالبنا بالمفرق. نحن اصحاب حقوق وعليكم ان تجعلوها اولوية وتتجاوبوا معها. يقولون ان لا اموال في الخزينة، في حين انه تتم جباية الضرائب وفق مبلغ 90 الفا، علما اننا نطالب بنصف المبلغ اي باحتساب مبلغ الـ 45 الفا. في الاعوام الثلاثة الماضية كانت هناك جباية، اين هي الاموال؟ اذهبوا نحو التحقيق الشفاف. في هذه السنة، ستجبون 3 مليارات دولار، في حين ان حقوق جميع الموظفين تبلغ مليار و200 مليون، كما ان هناك مردودا ماليا للدولة من جراء ايرادات المرفأ والمطار والريجي يبلغ مليار و400 مليون تدفع على طريقة "الكاش" الى الخزينة مباشرة. وهنا لم اتحدث عن ايرادات ورسوم أخرى، فلماذا اذا لا نحصل على حقوقنا. الانفجار الحاصل في الشارع مرده الى عدم الاستجابة لمطالبنا.

رئيس رابطة موظفي الادارة العامة وليد جعجع.

> **30 ألف موظف لا يداومون وهناك موظفون متوفون تتقاضى عائلاتهم الرواتب**

■ الحكومة دعت في بيانها الوزاري الى هيكلة القطاع العام، الم يكن في الامكان الانتظار في حراككم لكي يبت هذا الملف؟

□ هي التي يفترض بها ان تنجز هذا الامر ونحن الى جانبها، فلتدعونا الى هذا الاجراء. من مهمة الحكومة المبادرة الى هيكلة القطاع العام وليس من مهمتنا. هي من يجب ان تقوم بهذا العمل، كما عليها اجراء تحقيق مالي لمعرفة مصير الاموال التي صرفت، وتمنح الحقوق للموظفين وترفع المظلومية عنهم، ثم المباشرة بهيكلة القطاع العام. فلتباشر بالعمل على الأرض، وباظهار النية في ذلك. حان الوقت كي تبادر الحكومة الى هذا الامر. نحن كموظفين الى جانب تحقيق الهيكلة.

■ كم يبلغ عدد الموظفين في الخدمة الفعلية؟

□ نحن كروابط يبلغ عددنا 310 موظفين، اما موظفو الادارة العامة فيبلغ عددهم 12 ألف موظف لا يزالون في الخدمة الفعلية، وهناك المتعاقدون والاجراء والمياومون والمساعدون القضائيون وهم يعملون ويبلغ عددهم 20 الفا. في المقابل هناك 30 الفا يتقاضون الرواتب من دون المداومة في العمل، وهناك 15 ألف موظف اقر السياسيون بوجودهم، علما ان هؤلاء جرى توظيفهم انطلاقا من تنفيعات سياسية. ثمة مسؤولية تقع على عاتق الحكومة بالنسبة الى كيفية التعاطي مع هؤلاء الموظفين. نحن مؤتمنون على تطبيق القوانين وليس اختراعها.

■ هل تتضمن المطالب الرواتب ام تقديمات اخرى في الضمان والنقل والتعليم وغير ذلك؟

□ نحن ننال 22 في المئة من الراتب، وهذا امر ليس مقبولا، كما انه من غير المقبول ان ينال الموظف الذي يتوجه الى العمل 5 ملايين ليرة شهريا اجرة نقل، او ان يتقاضى مبالغ ضئيلة من خدمات الضمان والتعليم. لقد رفعنا الصوت لتحسين الراتب اولا.

■ عندما تتحدثون في بيانكم عن تسوية عادلة للعاملين في الفاتورة والتمييز بين من تحتاج إليهم الادارة وبين من دخل بقرارات سياسية، ماذا يعني ذلك؟

□ نحن نقول ان مجلس الوزراء والوزراء وظفوا اشخاصا، ومن بين الموظفين مَن هم في الخدمة الفعلية داخل الملاك ومَن هم من المياومين والاجراء والفاتورة الى جانب المستعان بهم، لذلك لا بد من تحسين رواتبهم. مَن ذكرناهم في البيان هم الموظفون الذين اتى السياسيون بهم ضمن خدمات انتخابية. وكذلك اشرت الى وجود 30 ألف موظف لا يداومون وهناك موظفون متوفون تتقاضى عائلاتهم الرواتب. لا بد من تصحيح هذه الأوضاع، او القيام بإصلاح اداري شفاف.